



مدى

من زمن التوهج



ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة



للإعلام والثقافة والفنون

www.almadasupplements.com

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

مخيري

العدد (4900) السنة الثامنة عشرة
الخميس (18) آذار 2021



فَتاح بِاشَا

رائد الصناعة الوطنية في العراق

- 3 « فتاح باشا وبدايات الصناعة العراقية
- 4 « معامل فتاح باشا.. صفحة مشرقة من تاريخ الصناعة العراقية
- 6 « نتذكر فتاح باشا ومعمله.. القصة الكاملة

شذرات من تاريخ الصناعة الوطنية وروادها

عائلة فتاح باشا نموذجاً

فاروق يونس



نشرت شبكة الاقتصاديين العراقيين على موقعها بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٢ خاطرة اقتصادية للأستاذ الدكتور مظهر محمد صالح تحت عنوان «مسّاح الاحذية» والتي ألهمتنا لكتابة هذه السطور عن رائد من رواد الصناعة العراقية وهو شخصية معروفة بل (أشهر من نار على علم)، يعنى نار على جبل. كان جده واسمه (سليمان) من ساكني قرية تسعين في ضواحي كركوك يقوم بصنع (نعل الخيل) يعنى (نعلبند) باللهجة العامية، لكن يبدو أن جده سليمان كان رجلاً نكياً وطموحاً ومتحضرّاً تماماً مثل أخونا الفطن (ماسح الاحذية) حيث أدخل ولده واسمه (فتاح) في المدرسة التي فتحت من قبل السلطة العثمانية وتخرّج من الثانوية العسكرية (رشدي عسكري) والتحق بالكلية العسكرية في إسطنبول. وبعد تخرجه تدرج في المناصب العسكرية العثمانية حتى أصبح لواء ومن هنا حاز لقب (الباشوية) وصار يعرف باسم فتاح باشا. ويذكر أن فتاح باشا زوّج ابنته الوسطى إلى السيد صالح إبراهيم وهو ضابط عثماني وكان مديراً لمعمل نسيج العبخانة الكائن، كما تعلمون، قرب جسر الأحرار. وهذا المعمل أنشأه، كما يقال، مدحت باشا والى بغداد الشهير. في بداية عشرينيات القرن الماضي قام فتاح باشا بإيفاد زوج ابنته الوسطى (صالح أفندي) إلى ألمانيا لشراء مكائن نسيج، فذهب صالح إبراهيم إلى هناك واشترى مكائن نسيج مستعملة، وتمّ نصبها في بستان في الكاظمية على الطريق ما بين شاطئ دجلة مقابل الأعظمية وباب الدروازة وما يزال المعمل هناك في أواخر الثلاثينيات كما ذكر لنا الأستاذ عبد اللطيف الشواف، وشمل بالتأميم عام ١٩٦٤. تأسس معمل فتاح باشا بشكل شركة تضامنية من قبل فتاح باشا وكل من ولديه نوري وسليمان ولكل منهما ١٠٪ من أسهم الشركة. وفي عام ١٩٤٣ تم تغيير الاسم من معمل فتاح باشا إلى شركة فتاح للغزل والنسيج المحدودة وذلك بناء على طلب أولاد فتاح باشا.

في عام ١٩٥٠ قامت الشركة بإدخال مكائن حديثة بلغت سعتها الإنتاجية نصف مليون متر من المنسوجات الصوفية. لقد كان اختيار مدينة الكاظمية موقعاً للمعمل لكونها كانت مركزاً تتواجد فيه أغلب معامل ومشاعل النسيج اليدوي مما ساعد على رفد المعمل الجديد بالأيدي العاملة ذات الخبرة السابقة بالصناعة الصوفية حيث كان في حينه يقوم بإنتاج الغزل الصوفي فقط (صالح عريبي العبيدي، ملاحق جريدة المدى اليومية - "هل تتذكرون اقمشة وبطانيات فتاح باشا،" الأحد ١٩ شباط ٢٠١٣).

إن الشخصية الصناعية الفذة التي أريد أن أذكركم عنها هي شخصية (سليمان ابن فتاح باشا) المولود عام ١٨٩١ في محلة (جامع على أفندي) الواقعة في بغداد، وفي بيئة اجتماعية بغدادية ذات أصول تركمانية. هذا الرجل، سليمان فتاح باشا، كما يقول الأستاذ عبد اللطيف الشواف في كتابه الموسوم شخصيات نافذة كان الشخصية الأولى من عائلة رائدة ترمز إلى بناء الصناعة الوطنية وتوطيد مكانها في



الحرب العالمية الثانية. شهدت ثلاثينيات القرن الماضي توسعاً كبيراً في صناعة الغزل والنسيج وحلج الأقطان وإنتاج الصوابين وغيرها من الصناعات المحلية ولكن ما أن انتهت الحرب حتى بادرت الحكومة إلى فتح باب الاستيراد على مصراعيه وصارت وزارة الدفاع ووزارة الداخلية تفضلان المنسوجات الأجنبية على المنسوجات الوطنية في مناقضتها الأمر الذي أثر سلبياً على صناعة المنسوجات المحلية في العراق.

لقد استطاع سليمان فتاح باشا توسيع وتطوير وتحويل شركة فتاح باشا من معمل لغزل الصوف إلى معمل لإنتاج الأقمشة والبطانيات الصوفية في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي والتي كانت تصدر منتوجاتها إلى الدول المجاورة. لقد بدأ معمل فتاح باشا بغزل الصوف العراقي وتوزيع الغزل ببيعها إلى المناسخ اليدوية المنتشرة في مناطق العراق ولا سيما الكاظمية والنجف التي تقوم بحياكة العبي (جمع عباءة)، ويتمتع ما يصنع منها في العراق وفي النجف بصورة خاصة بسمعة جيدة وقبول واسع لكنه أخذ بالتطور تبعاً لتطور الأسواق. وكما يذكر عبد اللطيف الشواف فإن سليمان فتاح باشا تبوأ منصب رئيس اتحاد الصناعات العراقي بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وحاول من خلال منصبه أن يدفع بالاستثمار والإنتاج الصناعي نحو الزيادة والكفاءة، كما حاول استخلاص المنافع الحقيقية الاقتصادية من العلاقات الجديدة التي فتحتها ثورة تموز أمام الاقتصاد العراقي والصناعة العراقية في أسواق الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية والعالم الثالث إلى أن توفاه الله في حزيران ١٩٦٠ بعد أن أمضى (٣٠) ثلاثين عاماً من عمره في قطاع الصناعة والأعمال.

عن : شبكة الاقتصاديين العراقيين

المنسوب السامي بأن المبلغ ليس سلفة بقدر ما هو استثمار مبلغ يُودع لدى المعمل مقابل ضمانته وفائدة محددة. وبناء على ذلك وافق مجلس الوزراء على منح المعمل سلفة قدرها ٧٥ ألف ربية من تخصيصات وزارة الدفاع في الميزانية العامة لقاء تزويد الوزارة باحتياجاتها. وبالمقابل وافق نوري فتاح على تسليم منتجات المعمل إلى الوزارة بسعر يقل عن سعر المنتج الأجنبي. ومما هو جدير بالإشارة أن الملك فيصل الأول افتتح معمل فتاح باشا للنسيج عام ١٩٢٦. وكانت بعض الصناعات الوطنية تحظى باهتمام الملك فيصل الأول وفي مقدمة ذلك صناعة النسيج والدباغة والصابون والورق ثم السمك وكان يدعو الحكومة إلى حماية المنتجات الوطنية بزيادة الرسوم الجمركية على المصنوعات المستوردة. وقد خطى الملك في هذا الجانب خطوات عديدة إذ وافق على منح سلف للبضائع والشركات الأهلية كشركة حلج الأقطان وشركة فتاح باشا للغزل والنسيج وبعض المصانع الأهلية الصغيرة. انعد إلى موضوع بحثنا (سليمان فتاح باشا). اشترك الرجل وهو ضابط مدفعي في حروب البلقان في أواخر عهد ما قبل الحرب العالمية الأولى في بلغاريا (وهناك تعرّف على نوري السعيد وتوطدت بينهما صداقة وطيدة (الشواف، مصدر سابق). لقد تفرغ سليمان فتاح باشا للصناعة بعد الحرب العالمية الثانية، فعلاوة على موقعه في معمل فتاح باشا: - أسس شركة الدخان الأهلية وبعض المشاعل والمصانع الصغيرة كمحلج عطار باشا. - أسس شركة المنصور التي أسست مدينة المنصور في بغداد. - أسس شركة سباق المنصور.

ولابد من عقد مقارنة بين عقد الثلاثينيات من القرن الماضي وما حصل من تغيير في سياسة الحكومة العراقية تجاه الصناعة الوطنية بعد

الاقتصاد الوطني الحديث. ويقول عنه أستاذنا عبد اللطيف الشواف "كانت علاقته بالسلطة وبالسوق والمعارف وذوي القربى والأصدقاء علاقات طبيعية وبسيطة وصادقة وكان في ذلك كله قريباً من خصائص رجال الصناعة الأوروبيين أمثال سيمنز وبوهلر دينزيتك وكاردمن وفورد ودوج" (المصدر السابق). وحسب المعلومات التاريخية كان هناك معملان مهمان للنسيج في بغداد: الأول، معمل عزيز عزرا يعقوب وشركاه (الماني الصنع)؛ والثاني، معمل فتاح باشا وأولاده الذي سبق ذكره. ويشير الدكتور عماد عبد اللطيف سالم في كتابه الموسوم الدولة والقطاع الخاص في العراق ١٩٢١-١٩٩٠: كان معمل فتاح باشا يستخدم ٣٠٠ عامل تتراوح أعمارهم بين ٥٠ فلس و ٢٥٠ فلس وفقاً لكمية عملهم وفي مواجهة ضارية من بضائع مانشستر والمنسوجات اليابانية الرخيصة. كان المعمل يبيع الأقمشة الصوفية المختلفة ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ فلساً للياردة. وما يلفت النظر أن العملين ليسا من صنع بريطاني. ومع ذلك أسهمت الإجراءات والقوانين والتسهيلات التي وفرتها الدولة في دعم الصناعة الوطنية أسواق مضمونة أو أفضلية في عقود الدولة لبعض المصانع أو إعفاءات كلية أو جزئية من ضريبة الدخل وضريبة الأملاك والرسوم الكمركية أو قروض مُيسرة من المصرف الصناعي (د. عبد اللطيف سالم، مصدر سابق، صفحة ١٣٤). وقد حصل كل من معمل فتاح باشا ومعمل عزيز ميرزا يعقوب وشركاه على إعفاءات من الضرائب، وتمّ شمول العملين بقانون تشجيع الصناعة الوطنية رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩.

ومما يذكر أن المنسوب السامي البريطاني ليرت كلايتون Gilbert Clayton اعترض على منح سلفة إلى معمل فتاح باشا على أساس أنها مخالفة للقانون الأساسي العراقي لأن المبلغ يتطلب موافقة البرلمان، لكن الملك فيصل أبلغ

فتاح باشا وبدايات الصناعة العراقية

حسان الكروي

نشرت جريدتنا الحبيبة (المدى) في ملحقتها المتميز والفد (ذاكرة عراقية) مقالاً قيماً عن معاصر فتاح باشا للانجسة.. واود هنا ان استذكر على ما جاء فيه بتعريف سريع للمرحوم فتاح باشا، راجياً ان تستمر جريدتنا بتذكير العراقيين بتاريخهم الزاهر والجميل، والجهود الكبيرة التي قام بها الرعييل الاول من رجال العراق واعلامه.. مع التقدير الفائق.

قال عبد الكريم الأزري في كتابه "مشكلة الحكم في العراق" انه التقى بنوري فتاح في عمان سنة ١٩٧٥، وقد جاءها من بيروت فراراً من

الحرب الأهلية التي اندلعت ناراها في لبنان. وقد قال نوري فتاح للأزري انه تجاوز الثمانين من عمره، وأصل أسرته من قرية تسعين القريبة من كركوك، وكان جده يعمل في كركوك وله معرفة بمتصرفها، وقد رأى أن يدخل ولده فتاح في المدرسة الرشدية العسكرية. ونجح في ذلك بمساعدة المتصرف، ففعل. ودرس فتاح في المدرسة الرشدية العسكرية في كركوك، ثم أرسل الى استانبول فآتم دراسته العسكرية فيها وتخرج ضابطاً.

ولد فتاح باشا سنة ١٨٦١، وتقدم في الجيش التركي حتى نال رتبة أمير لواء، وكان مديراً لمعامل النسيج العسكري في بغداد، وأحيل على التقاعد قبيل الحرب العالمية سنة ١٩١٤. وعين على اثر تاليف الحكومة العراقية متصرفاً للواء

كركوك (١٩٢١) فشغل منصبه الى سنة ١٩٢٤. ثم اسس مع ابنه نوري معملاً لنسج الصوف في الكاظمية سنة ١٩٢٦ فكان المعمل في مقدمة المشاريع الصناعية الحديثة في العراق. وتوفي فتاح باشا في بغداد في ٨ كانون الثاني ١٩٣٦. ولد ابنه سليمان بك سنة ١٨٩١ ودرس في المدرسة الحربية في استانبول وخدم ضابطاً في الجيش التركي. ثم جاء إلى بغداد والتحق بالجيش العراقي سنة ١٩٢١ ومنح رتبة رئيس (نقيب). وعين مرافقاً لوزير الدفاع فمعاون أمر المدرسة العسكرية. وأوفد لالأشتراك في دورة عسكرية في الهند، ورفع سنة ١٩٢٨ إلى رتبة مقدم. وكان بعد ذلك نائباً عن كركوك (١٩٣٠) وأعيد انتخابه سنة ١٩٣٤، ففائب اربيل (١٩٣٤)، ففائب كركوك مرة أخرى سنة ١٩٣٥

و ١٩٤٣ و ١٩٤٧. وتوفي في لندن في حزيران ١٩٦٠.

أما نوري فتاح فولد سنة ١٨٩٣. وتخرج في المدرسة العسكرية فكان ضابطاً في الجيش التركي. وعاد إلى العراق بعد الحرب العظمى فاشترك في الحركة الوطنية ونفي إلى جزيرة هنجام في آب ١٩٢٠.

قام مع أبيه بتأسيس معمل النسيج في الكاظمية وتولى ادارته إلى حين تأميمة سنة ١٩٦٤. وكان رئيس الوفد العراقي إلى مؤتمر التجارة الدولي المنعقد في راي من اعمال نيويورك في تشرين الأول ١٩٤٤.

أمضى في بيروت سنواته الأخيرة بعد تأميم معمله، وانتقل إلى عمان على أثر نشوب الحرب الأهلية في لبنان، وتوفي في أيار ١٩٧٦.

الى كم فتاح باشا نحتاج ؟

رياض الأسدي

الجودة الآن؟! وكان سليمان فتاح باشا قبل أن يفتح معمله الشهير في بغداد معمل فتاح باشا الشهير للبطانيات العراقية "المعتبرة" ضابط مدفعية وصل إلى رتبة لواء في الجيش العراقي. لكنه كان في الوقت نفسه من افخر الصناعيين العراقيين في عصره، كيف لا وقد كانت بطانياته تغطي العراقيين حتى وقت قريب.

ذهب فتاح باشا إلى ألمانيا عام ١٩٢٦ وجلب لأول مرة معدات ومكائن نسيج مستعمله منها، وأقام معمله وسط بستان، حيث افتتحه الملك فيصل الأول بنفسه. ترى لم اختار فتاح باشا المكائن الألمانية ولم يذهب إلى بريطانيا التي كانت تحتل العراق وقتئذ؟ لا يكمن السبب في الاقتصاد أو الصناعة الأفضل بالطبع؛ بل في منهج فتاح باشا نفسه المعادي للاحتلال الإنكليزي.

فتعرف البغداديون إلى صناعة النسيج من فتاح باشا حتى أصبح رمزاً للصناعة الوطنية أيضاً

طوال القرن العشرين. كان فتاح باشا وطنياً حقيقياً معارضاً للاحتلال البريطاني لذلك فقد ألقت سلطات الاحتلال وقتذاك القبض عليه ونفته إلى (جزيرة هنجام) في الخليج العربي إبان ثورة عام ١٩٢٠. كانت تلك الجزيرة مأوى للوطنيين العراقيين المعارضين الأوائل ممن قاتلوا الإنكليز بضراوة. وكان فتاح باشا واحدا منهم. لم يكن رجلاً صناعياً بل وطنياً (قح) كما يود أن يصفه (البغاداة) من مجابليه.

ولم يتوقف فتاح باشا عن تقديم خدماته لوطنه كصناعي حيث أسس (شركة المنصور) التي قامت بإنشاء مدينة المنصور الحالية والتي تعد واحدة من أرقى الأحياء في العاصمة قبل ان تصبح مأوى حراً للإرهابيين والقذلة والمجرمين. ثم تعددت مواهب فتاح باشا واستطاع أن يسجل اسمه بأحرف من ذهب في تاريخ المصلحين العراقيين حتى بعد قيام حكومات ما بعد ثورة ١٩٥٨ وتأميم شركته عام ١٩٦٤ في تلك الحركة العارضية البائسة تحت

يافطة الاشتراكية الرشيدة!! وهي بالطبع لم تكن اشتراكية ولا رشيدة بل نوعاً من السطو الرسمي على الرأسمال الوطني لفتح الأبواب بعد ذلك إلى هجوم الصناعات الأجنبية ليس إلا..

ويبقى السؤال الآن: إلى كم فتاح باشا نحتاج في الوقت الحاضر لنهوض العراق؟ مرحى فقد شكل الرأسمال العراقي الدرجة الأولى للاستثمار.. ولكن أين؟ في الإمارات العربية المتحدة!! (طول عمرنا خيرنا لغيرنا) ولا يزال قانسون الاستثمار الوطني يجلس على قارة طريق المشرعين من حجاج بيت الله الحرام منذ نهاية عام ٢٠٠٦ دون أن نعرف سبباً وجيهاً لذلك. اجل أنهم يريدون للعراق أن يكون مجرد دولة (ريعية) تافهة تعيش على عائدات البترول الذي يراد له أن يكون منهوياً وسلوباً ومهرباً ومسروقاً.. أما أن تنشأ في العراق مزارع حديثة أو صناعة منظورة أو تجارة متقدمة.. رحم الله الفتاح باشا.

في البدء كان يدعى معمل نسيج (العبخانه) وهي أول مؤسسة بسيطة للصناعة أقامها المصلح العثماني مدحت باشا ١٨٦٨-١٨٧١ في بغداد. ثم أعقب ذلك ما عرف (بمدرسة الصناعات) حيث تلقى البغداديون أوائل العلوم عن الصناعة الحديثة. وكانت السنوات القليلة التي قضاها مدحت باشا في بغداد كقيلة بإذخاله التاريخ الوطني العراقي من أوسع أبوابه الإصلاحية؛ وهو درس مهم لأولئك الذين يرون التغيير يحدث بعشرات السنين بل بمئاتها! من اجل مزيد من (الخدء) و(الخدس) كما هو المثل العراقي.

ويُعرف عن العراقيين ولعهم الخاص بالصناعة على الرغم من كونهم شعباً زراعياً منذ آلاف السنين. فالزراعة واحدة من اختراعاتهم. بيد أنهم في عهود الفاشية الأخيرة ١٩٦٣-٢٠٠٣ لم يتقنوا الصناعة ولا الزراعة ولا التجارة ولا العمران ولا القوانين ولا الكتابة؛ وكانت صنعتهم الوحيدة التي علمها لهم السادة الجدد (التصفيق) ثم (التلفيق) ثم (القال والقليل)؛ وكانت أبواب الموت - وليس العلم - هي المشرعة أمامهم، ولا احد يدري متى ينتهي كل ذلك.. حقاً!

هكذا عرف العراقيون صناعة النسيج من جديد في وقت قياسي (٣) سنوات، بعد أن غادروها في أواخر العصر العباسي الثاني حيث كانوا من أبرع الأمم فيها. وقبل أن يستعمل العراقيون لفظ (بطانية) الذي ساد بعد ثورة ١٩٥٨ الوطنية، كان البغداديون والبصراويون وربما الموصليون أيضاً يسمون البطانية (بلانكيت blanket) وهي من مستوردات (أبو ناجي) طبعاً. وكان معمل فتاح باشا قد أتخف العراقيين بأعداد لا تحصى من (البلانكيتات) من نوع فتاح باشا ذات الجودة العالية، حتى كان العراق يصدر الفائض منها إلى الدول المجاورة في ذلك الزمن.

والعراقي بكل إعران لم يكن يستعمل البطانيات الأجنبية لأنها كانت الإرداء قياساً ببطانيات فتاح باشا العراقية البغدادية علامة الجودة العراقية العالية بدون الرجوع إلى أي تقييس وسيطرة نوعية. ترى هل بقي لدينا شيئاً من



معامل فتاح باشا.. صفحة مشرقة من تاريخ الصناعة العراقية

د. صلاح عريبي العبيدي

بعد تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ ، وما رافق ذلك من حماس وطني ، شغلت الصناعة جزءا من أذهان القادة العراقيين الذين تولوا مسؤولية الحكم ، فالتجته جهود بعضهم الى تشجيع الصناعة الوطنية الحديثة خاصة تلك التي تعتمد على المواد الاولية المحلية ، وقد اتضح ذلك من خلال إصدار سلسلة من التشريعات القانونية الخاصة بتشجيع الصناعة الوطنية..

كما اهتم الرأي العام المتمثل بالأحزاب والصحافة والبرلمان بهذا المسألة آنذاك ، والأمر الملفت للنظر ان الدعوة الى بناء صناعة حديثة عدت جزءا من حركة وطنية أوسع نطاقا وذلك في محاولة لاقامة قاعدة اقتصادية قوية ، ولتحقيق الاستقلال السياسي والوقوف بوجه المحاولات الاستعمارية البريطانية التي كانت تستهدف إبقاء البلد في حالة التخلف والتبعية ، وقد شهد العراق بروز مجموعة من البرجوازيين الوطنيين الذين عدوا النضال الاقتصادي مكملا للنضال السياسي ، وكان نوري فتاح من بين الأسماء البارزة في هذا المجال ويعد من أوائل الصناعيين الذين اسهموا في تأسيس الصناعة الوطنية في العراق ، سيما في مجال صناعة الغزل والنسيج ، ومشاريع صناعة واقتصادية وطنية اخرى .

، وقد تراوحت قيمة البطانية الواحدة بين (٧٥٠.٤٥٠) فلسا ، وامتازت منتجاته بالجودة وبالإلصاق بالبطانيات التي كان الناس يفضلونها على الأجنبية ، لان صناعتها كانت متقنة وصوفها خالص ، ونتيجة لهذه الجودة صدرت المنتجات الى الشام ومصر واقطار الخليج العربي وايران ، حتى انها حازت على جوائز دولية لجودتها ، كما شارك المعمل في عدة معارض محلية وعربية وعالمية ، وبما ان المعمل كان يعد معلما من معالم النهضة الصناعية في العراق ، فقد كان يزوره العديد من رجال السياسة والاقتصاد الذين يزورون العراق ، وكان من بين زواره رائد الاقتصاد المصري محمد طلعت حرب في نيسان ١٩٣٦ ، ومؤسس البنك العربي عبد الحميد شومان في عام ١٩٤٧ .

غير ان النجاح الذي حققه المعمل لم يكن لولا المساعدة والتشجيع الشعبي والحكومي الذي حصل عليه ، فعلى المستوى الشعبي لقي تأسيس المعمل ترحيبا كبيرا من قبل الرأي العام العراقي ، وعدت الصحف العراقية هذا المعمل المعمل الأول من نوعه في العراق ، ونموذجا يحتذى به لاقامة مشاريع صناعية وطنية مماثلة ، بوصفه معلما يضيء المعامل الأوروبية ، ودعت الشعب الى تشجيعه من خلال الإقبال على شراء منتجاته ، كما حملت الحكومة والشعب مسؤولية بذل أقصى الجهود بهدف زيادة الوعي الشعبي للإقبال على شراء المنتجات الوطنية.

اما على المستوى الحكومي فان الملك فيصل الأول (١٩٢٢.١٩٢١) نفسه كان يهتم بالمعمل ، ويوصي باستمرار تقديم التسهيلات له ، وتلبية احتياجاته ، ومنحه مساعدات مالية ، وكانت الحكومة بدورها تسعى الى دعم وتشجيع الصناعات الوطنية بشكل عام ، وقد حظي معمل (فتاح باشا) ومعمل (عزيز ميرزا يعقوب وشركاه) بدعم الحكومة فقد حصل المعملان على إعفاءات من الضرائب من مجلس الوزراء عام ١٩٢٧ ، كما شمل المعملان بقانون تشجيع الصناعة رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ ، والذي تضمن تقديم التسهيلات والمساعدات لأصحاب المصانع بما فيها إعفاء المواد اللازمة والمستوردة من رسم الكبريتي.

وتلبية لدعوة الحكومة للمؤسسات الرسمية والعسكرية لايتباع منتجات معمل (فتاح باشا) تشجيعا للصناعة الوطنية ، تعاقدت وزارة المالية مع المعمل لتزويد وزارة الدفاع بما تحتاجه من منتجات ، بشرط ان تكون الأسعار أرخص من المستورد ، كما قررت الوزارة منح المعمل سلفة قدرها (لكن ونصف لك روبية) بفائدة قدرها (٥٪) ، غير ان وزارة الدفاع طلبت من وزارة المالية إلغاء الفائدة ، لكون هذه الصناعة في بداية نشوئها ، وهي بحاجة الى تشجيع حقيقي ، فوافقت وزارة المالية على ذلك ، كما تعاقدت وزارة المالية مع المعمل على تزويد منتسبي وزارة



ومشاغل النسيج اليدوي ، مما ساعد في رقد المعمل الجديد بالأيدي العاملة ذات الخبرة السابقة بالصناعة الصوفية ، وبدأ المعمل يمارس نشاطه في عام ١٩٢٦ حيث تولى نوري فتاح إدارة الأعمال المالية والتجارية والإدارية ، وتولى صالح ابراهيم إدارة الأمور الفنية ، وكان في مرحلته الأولى يقوم بإنتاج الغزل الصوفي فقط ويجهزها الى مشاغل النسيج اليدوية الصغيرة ، والتي مصلحة السجون التي كانت تقوم بإنتاج بعض المنسوجات الصوفية والسجاد اليدوي ، وبلغ عدد العاملين فيه مع بداية العمل (٦٥) عاملا ، ومع مرور الوقت استكمل المعمل معداته ، حيث احتوى على (٤٠) نوالا مستوردا من بولندا ، وجهاز بمحرك بخاري بقوة (٧٥) حصانا وجهاز لتوليد الكهرباء.

باشرا العمل إنتاجه ، بالشكل المخطط له ، وأواخر عام ١٩٢٩ ، واشرف عليه في بداية الامر فنيون بولنديون ، ووصل عدد العاملين فيه زهاء (٣٠٠) عامل وعاملة ، و (٨) موظفين إداريين ، و (١٢) ملاحظا ورئيس عمل ، وقد تراوحت أجرة العمال بين (٢٥٠.٥٠) فلسا يوميا حسب كمية العمل وقدرة العامل (وتجدر الإشارة الى ان المهندس عبد الوهاب الحاج محسن يروي انه عندما كان يدرس في كلية الهندسة جامعة بغداد عام ١٩٤٤ كان هناك استاذ مصري اسمه د.حسين كمال الدين وقد اخذهم في زيارة الى معمل نسيج فتاح باشا وبعد انتهاء الزيارة وفي طريق العودة اخذ الاستاذ المصري ينتقد ادارة المعمل بسبب الظروف السيئة التي كان يعيشها العمال حيث كان عدد العمال يربو على (٧٠٠) عامل وفيهم الاطفال والنساء ، وكانوا يعملون ١٣ ساعة في اليوم ويتقاضون اجور زهيدة). وتجدر الإشارة الى ان نوري فتاح اعتمد في إدارة المعمل على زملائه من الضباط المتقاعدين ، وذلك لضبطهم الإداري ، وحاجتهم الى فرص العمل. انتج المعمل الأقمشة والغزل والاحرمة والبطانيات

صدرت اليه الأوامر عند انسحاب الجيش العثماني من بغداد عام ١٩١٧ بتفكيك المعمل وتدمير مكانه ، غير انه قام بتفكيك المكائن ولم يدمرها ، بل أرسلها الى الموصل ، وحاول خلال السنوات اللاحقة إيجاد الممولين اللازمين لاعادة تأسيسه في الموصل ، لكن محاولاته بات بالفشل ، وأصبحت المكائن غير صالحة للعمل ، غير ان رغبته في تأسيس معمل للغزل والنسيج بقيت شديدة في نفسه ، وما ان رأى الاستقرار السياسي في العراق بعد تشكيل الدولة العراقية ، وسياسة الحكومة في تشجيع الصناعة الوطنية ، حتى توجه الى نوري فتاح باشا وأقنعه بأهمية تأسيس مشروع وطني للغزل والنسيج ، ولاسيما بعد تأسيس الجيش العراقي ، وكانت الخبرة التي يملكها فتاح باشا عن هكذا مشروع ، لكونه عمل مديرا معمل نسيج الجيش (الغباخانه) عاملا مساعدا في الأقدام على تأسيسه.

تم اختيار منطقة الكاظمية في بغداد موقعا للمعمل ، لكونها كانت مركزا مهما تتواجد فيه اغلب معامل



صناعة الغزل والنسيج الصوفي لقد كان للتطورات الإدارية والتشكيلات الجديدة التي ظهرت في كيان الدولة العراقية الجديدة وما رافقها من بروز الحاجة الى سد متطلباتها من المنتجات الصناعية كحاجة الجيش العراقي الذي أسس عام ١٩٢١ الى النسيج لعمل الملابس والبطانيات من جهة ، ولارتفاع المستوردات العراقية من المنسوجات الصوفية ، وازدياد الطلب عليها ولاسيما بعد انتشار الأزياء الغربية وما يسببه ذلك من تسرب للأموال الوطنية ، فضلا عن الرغبة في تأسيس صناعة وطنية تنافس الصناعات الغربية من جهة أخرى ، كل ذلك كان له دور في فتح الباب أمام الرأسمال الوطني لولوج ميدان الصناعة الخفيفة ، ولاسيما صناعة الغزل والنسيج الصوفي التي كانت على رأس الصناعات الحديثة في العراق .

بادر (عزيز ميرزا يعقوب وشركاؤه) بإنشاء معمل للغزل والنسيج الصوفي في منطقة الكرادة ببغداد عام ١٩٢٣ ، وتضمن (١٠) أنوال فقط وهي من صنع ألماني ، وكان يقوم بغزل الصوف ونسجه ، واكثر منتجاته من البطانيات والاجواخ التي تتلاءم مع احتياجات الحكومة من مدارس الجيش والشرطة والسجون ،ومما يلاحظ على المعمل ان اغلب المؤرخين لا يشيرون اليه بوصفه بداية ظهور الصناعة الوطنية الحديثة ، وربما يعود ذلك لكون رأسماله لم يكن وطنيا خالصا .

فتاح باشا وولده

في عام ١٩٢٦ اقدم نوري فتاح باشا ووالده على تأسيس اول معمل وطني حديث دخل في تاريخ الصناعة العراقية ، وهو (معمل فتاح باشا للغزل والنسيج) ، وتعود قصة تأسيس هذا المعمل الى ان صالح ابراهيم (صهر فتاح باشا) ، كان يعمل مديرا فنيا لمعمل نسيج الجيش العثماني (الغباخانه) . وقد



هذه الشركة بمدير فني مصري له خبرة طويلة في مجال صناعة السكاكر اكتسبها من خلال عمله في معامل السكاكر المصرية، وقد حصلت الشركة على إعفاءات من الرسوم الكمركية استنادا إلى قانون تشجيع المشاريع الصناعية، كما حصل على إعفاءات إضافية بموافقة مجلس الوزراء، نظرا لتوسيع إنتاجه، فضلا عن ذلك كان نوري فتاح من المساهمين في شركة السمنت العراقية التي أسست عام ١٩٢٨ برأسمال قدره (٢٠٠) ألف دينار، وشركة الأسمنت المتحدة والتي قدر رأسمالها عام ١٩٥٨ بـ (٢٥٠) ألف دينار.

ولم تقتصر مساهمات نوري فتاح عند هذا الحد، بل امتدت لتشمل المساهمة في شركة استخراج الزيوت النباتية التي أسست عام ١٩٤٠ برأسمال قدره (٣٠) ألف دينار، وبدأت الإنتاج في تموز ١٩٤٣، والشركة التجارية الصناعية المحدودة التي أسست عام ١٩٤٨ برأسمال قدره (١٦٠) ألف دينار، وكانت تقوم باستيراد السيارات والمكائن الصناعية والمعدات الإنشائية، وكان نوري فتاح مديرها المفوض. كما كان من المساهمين في الشركة الأهلية للتبغ والتي يبلغ رأسمالها (٢٠٠) ألف دينار، وشركة المنصور للبناء ورأسمالها (٣٠٠) ألف دينار، فضلا عن مساهمته في البنك التجاري العراقي وتولييه رئاسة مجلس الإدارة فيه.

ونتيجة للمكانة التي كان يحظى بها نوري فتاح باشا، ولكونه من ابرز رجال الصناعة الوطنية في العراق، فقد تولى رئاسة اتحاد الصناعات العراقي اعتبارا من ٢٨ كانون الاول ١٩٦٠ ولغاية ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٣. أسس اتحاد الصناعات العراقية في عام ١٩٥٦ بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٦، وكان تأسيسه نتيجة لتطور الحركة الصناعية في العراق، وحاجة البرجوازية الوطنية لتكوين اتحاد لها بهدف الدفاع عن مصالح الصناعيين، وقد سعى الاتحاد الى حماية ورعاية مصالح الصناعيين، وكان شعاره تثبيت مبدأ حماية الصناعة الوطنية، ولكن ليس على حساب المستهلك، وحاول الاتحاد التعاون مع الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ومع كل صنف من اصناف المشاريع الصناعية لاجل تنسيق الجهود للوصول الى غايته.

الثاني ١٩٣٠، ووصف القطن المحلوج فيها بأنه من أجود أنواع الأقطان المحلوجة، غير ان توقيت الإنتاج لم يكن مناسباً لانه تزامن مع اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩.١٩٣٢) التي أدت الى انخفاض الأسعار وهبوط في كميات القطن الوارد الى الشركة، من ثم هبوط في الإنتاج، ولكن بانتهاء الأزمة ارتفعت كميات القطن المحلوج، بحيث وصل الإنتاج الى (٢٠٢١) بالة عام ١٩٣٤. ١٩٣٥، ثم الى (٦٠٧، ١٤) بالة عام ١٩٣٩. ١٩٣٨.

كما كان نوري فتاح من ابرز المساهمين في تأسيس (شركة الدخان الأهلية) والتي كان رأسمالها (٣٠٠) الف دينار، وقد استعان نوري فتاح في تأسيس

بدلا من البسه من مصنعك" وأنتقاله من التهديد اللفظي الى الفعل قام نوري السعيد في عام ١٩٥٤ بمنح شركة المنسوجات الصوفية (تأسست هذه الشركة في عام ١٩٥٣ بمساعدة المصرف الصناعي العراقي، وكانت أول شركة تدخل حقل التصنيع بمساعدة الرأسمال الحكومي، وقد نجحت فيما بعد كشركة حكومية في إدارتها وتمويلها) التي تسيطر عليها الدولة عقود الجيش والشرطة والتي كان يحتكرها نوري فتاح باشا و ابراهيم صالح، لكن بحلول هذا الوقت كانت اعمال نوري فتاح باشا قد أصبحت غاية في التوسع والتنوع، الأمر الذي مكّنه من امتصاص الضربة والصمود والمحافظة على قوته.

مشاريع صناعية واقتصادية أخرى

لم يقتصر نشاط نوري فتاح الاقتصادي على صناعة الغزل والنسيج فقط، بل تنوعت نشاطاته وتعددت، فكانت له مساهمات في العديد من المشاريع الصناعية والاقتصادية الوطنية. ففي عام ١٩٢٨ اقدم مجموعة من العراقيين على استيراد مكائن وآلات لتأسيس محلج وطني، بعد ان وجدوا ان شركة إنماء القطن البريطانية التي قامت بتأسيس محلج للقطن في بغداد عام ١٩٢٠ تحتكر تجارة الأقطان، الأمر الذي أدى الى تدمير المزارعين والتجار، وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٣٠ وفي منطقة الصرافية في بغداد وبرعاية الملك فيصل الأول تم افتتاح أول محلج وطني تحت اسم (شركة تجارة وحلج الأقطان العراقية المحدودة) وكانت عبارة عن شركة مساهمة رأسمالها (١٠) آلاف ليرة إنكليزية، موزعة على (١٠٠٠) سهم، قيمة السهم الواحد (١٠) ليرات إنكليزية، وكان نوري فتاح من المؤسسين الأوائل فيها، وشغل عضوية مجلس إدارتها (ويذكر ان مجلس الإدارة ضم أيضا كل من: ياسين الخضيري (رئيسا)، ياسين الهاشمي (مدير مفوض)، محمد جعفر ابو التمن، رشيد عالي الكيلاني، زكي قدرى، جورج فندي، يوسف عزريا)، وتجدر الإشارة الى ان الشركة تمكنت من حلج وكبس (٩٥١) بالة حتى تشرين

الداخلية بما تحتاجه من المنسوجات والبطانيات، بشرط ان تكون الأسعار ارحص من المستورد أيضا، غير ان المندوب السامي البريطاني انذاك كليرت كلايتون (Kilbert Clagton) اعترض على منح السلفة الى معمل فتاح باشا، على أساس أنها مخالفة للقانون الأساس العراقي، لان المبلغ يتطلب موافقة البرلمان، لكن الملك فيصل ابلغ المندوب السامي بأن المبلغ ليس سلفة بقدر ما هو استثمار مبلغ يودع لدى المعمل مقابل ضمانه وفائدة محددة، وبناء على ذلك وافق مجلس الوزراء في ١١ شباط ١٩٣٠ على منح المعمل سلفة قدرها (٧٥) ألف روبية من تخصيصات وزارة الدفاع في الميزانية العامة لقاء تزويد الوزارة باحتياجاتها، وبالمقابل وافق نوري فتاح على تسليم منتجات المعمل الى الوزارة وبسعر اقل من السعر المستورد.

حظي معمل فتاح باشا بدعم حكومي، اذ وافق مجلس الوزراء في عام ١٩٣٢ على منح المعمل سلفة قدرها (٥) آلاف دينار، وبناء على طلب نوري فتاح وافقت الحكومة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٦ على إعفاء مواد أخرى للمعمل من رسم الوارد الكمركي وفقا لكميات المسموح بها، وبعد ان توسع المعمل وزاد إنتاجه حصل مرة أخرى على إعفاءات كمركية لكل ما يحتاجه من مواد أولية مستوردة في عام ١٩٣٩.

شهد عقد الثلاثينات توسعا كبيرا في صناعة الغزل والنسيج الصوفي، فقد انفصل صالح ابراهيم عن معمل فتاح باشا بعد اختلافه مع نوري فتاح، وأسس له معملا خاصا به يقوم أيضا بإنتاج المنسوجات الصوفية والبطانيات، فأصبح منافسا لمعمل فتاح باشا ولاسيما في المناقصات الحكومية لتوفير متطلبات الجيش والشرطة، ويذكر ان المعمل كان يحتوي على (٤٠) آلة ميكانيكية مختلفة تقدر قيمتها بـ (٤٠٠٠) دينار، وضم معملين الأول للغزل والثاني للنسيج، كما ضم مولدة بقوة (١٠٠) حصان، وقد حصل المعمل على العديد من الإعفاءات من الحكومة، كما حصل على بعض السلف.

وفي عام ١٩٣٨ أسس صالح ابراهيم مصنعا آخر في الموصل لإنتاج الغزل والمنسوجات الصوفية، وبذلك بلغ في عام ١٩٣٩ مجموع المازل في المعامل الثلاثة المذكورة اعلاه (٧٦٨٠) مغزلا و (٨٥) ماكينة نسيج (انوال)، وخلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩. ١٩٤٥) شهدت صناعة الغزل والنسيج الصوفي توسعا كبيرا بفعل زيادة الطلب على منتجاتها، بعد الهبوط الحاد في الاستيراد حتى بلغ راس المال المستثمر فيها (١٥٥) ألف دينار، وعمل فيها (٨٢٣) عاملا عام ١٩٤٢، أنتجت ما قيمته (٩٢٤) ١٠٦٠ دينار، وقد عمل معمل فتاح باشا وبيعت المعامل خلال تلك الفترة بأقصى طاقة لسد حاجة السوق المحلية، ولكن بالمقابل تعرضت مكائن وآلات تلك المعامل الى التلف، وباتت تحتاج الى الصيانة في نهاية الحرب، لذا شهد معمل فتاح باشا إدخال مكائن حديثة عام ١٩٥٠، بلغت سعتها الإنتاجية نصف مليون متر من المنسوجات الصوفية، كما شهد المعمل خلال تلك الفترة وبالتحديد في عام ١٩٤٣ تغيير اسمه من معمل فتاح باشا الى (شركة فتاح باشا للغزل والنسيج المحدودة) بناء على طلب أولاد فتاح باشا.

ما ان انتهت الحرب العالمية الثانية حتى بادرت الحكومة الى افساح المجال بشكل واسع أمام استيراد الأقمشة الصوفية، وأخذت تعتمد كثيرا على المنسوجات الصوفية الأجنبية، وتفضلها على المحلية في مناقضاتها، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على صناعة النسيج الصوفي، ولان نوري فتاح باشا كان يعاني أكثر من أي صناعي آخر من هذا الحالة،

فقد انتقد نوري سعيد (٣ اب ١٧.١٩٥٤ كانون الثاني ١٩٥٥) بشكل علني، غير ان هذا الانتقاد عرضه لهجوم من قبل نوري السعيد، والذي حرص على ان يجعله يدفع ثمن انتقاده، وحزبه قائلا: "سوف البس الجيش (كواني) ليف القنب (الخيش)



من التاريخ الصناعي لمدينة الكاظمية
بطانية فتاح باشا
ماركة وطنية لم تغادر أذهان العراقيين

عن رسالة (الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين)

لنتذكر فتاح باشا ومعمله .. القصة الكاملة



تميز العراق منذ آلاف السنين بالحرافية العالية بصناعة المنسوجات الصوفية وخاصة السجاد وأبدعت أنامل العامل العراقي منذ آلاف السنين بنسج سجاد بمواصفات عالية الجودة منها أقدم سجادة في العالم حيث يعود تاريخها إلى القرن الخامس قبل الميلاد وجدت في قصر آشور بانينبال وتسمى بـ"سجادة البارازيك" معروضة حالياً في متحف (الآرميتاج) في مدينة سان بطرسبرج الروسية .

ولد فتاح باشا سنة ١٨٦١ م وتقدم في الجيش التركي حتى نال رتبة أمير لواء وكان مديراً للمعامل النسيج العسكري في بغداد وأحيل على التقاعد قبيل الحرب العالمية سنة ١٩١٤ وعين على إثر تأليف الحكومة العراقية متصرفاً للواء كركوك ١٩٢١ فاشغل منصبه إلى سنة ١٩٢٤. ثم أسس مع ابنه نوري معملاً لنسج الصوف في الكاظمية سنة ١٩٢٦ وأقام معمله وسط بستان حيث إفتتحه الملك فيصل الأول بنفسه فكان المعمل في مقدمة المشاريع الصناعية الحديثة في العراق. توفي فتاح باشا في بغداد في ٨ كانون الثاني ١٩٣٦ أصل أسرته من قرية تسعين القريبة من كركوك وكان جده يعمل في كركوك وله معرفة بمتصرفها وقد رأى أن يدخل ولده فتاح في المدرسة الرشدية العسكرية ودرس فتاح في المدرسة الرشدية العسكرية في كركوك ثم أرسل إلى إستانبول فأتم دراسته العسكرية فيها وتخرج ضابطاً.

أما نوري فتاح فولد سنة ١٨٩٣ وتخرج في المدرسة العسكرية فكان ضابطاً في الجيش التركي وعاد إلى العراق بعد الحرب العظمى فإشترك في الحركة الوطنية ونفي إلى جزيرة هنجام قام مع أبيه بتأسيس معمل النسيج في الكاظمية وتولى ادارته إلى حين تأميمه سنة ١٩٦٤ م وكان رئيساً للوفد العراقي إلى مؤتمر التجارة الدولي المنعقد في راي / نيويورك في تشرين الأول ١٩٤٤ وأمضى في بيروت سنواته الأخيرة بعد تأميم معمله وانتقل إلى عمان على أثر نشوب الحرب الأهلية في لبنان وتوفي في أيار ١٩٧٦ ودفن مع عائلته في جامع يقع قرب الشركة في الكاظمية يحمل إسم جامع فتاح باشا.

لقد كان فتاح باشا من أفضل الصناعيين العراقيين في العراق أيام الملك فيصل الأول ومن منا لا يعرف بلانكيت (بطانية) فتاح باشا أو سمع بها التي كانت ولا زالت تدفئنا من برد الشتاء وتكون بساطاً لنا عندما نذهب للتنزه فنفرشها تحتنا تقينا من هوام الأرض ويبوسة التربة قبل أن يستعمل العراقيون لفظ (بطانية) الذي ساد بعد ١٩٥٨ كان البغداديون والبصراويون وربما الموصليون أيضاً يسمون البطانية بلانكيت

كانت منتجات معمل فتاح باشا من المنسوجات الجوخية تنافس أفضل منتجات مصانع مدينة مانشستر البريطانية للمنسوجات حتى أصبحت رمزاً للصناعة الوطنية ومفخرة له في حقبة القرن العشرين ولغاية تأميمه عام ١٩٦٤ من قبل مجموعة سياسيين العسكريين الحاقدين على كل ما هو وطني بحق. لم تتوقف أعمال عائلة فتاح باشا الخدمية لوطنها عند الصناعة فقط فقد أسست شركة المنصور على أيديهم وهي التي قامت بإنشاء مدينة المنصور الحالية والتي تعد الآن واحدة من أرقى أحياء بغداد .

بدايات معمل فتاح باشا

كان صالح إبراهيم أفندي (صهر فتاح باشا) في زمن الحكومة العثمانية مديراً للمعمل العبخانة برتبة (بينباش) وقد صدرت إليه الأوامر عند انسحاب الجيش العثماني من بغداد عام ١٩١٧

بتفكيك المعمل وتدمير مكائنه غير إنه قام بتفكيك المكائن ولم يدمرها بل أرسلها للموصل وحاول خلال السنوات اللاحقة إيجاد الممولين اللازمين لإعادة تأسيسه في الموصل لكن محاولاته باءت بالفشل وأصبحت المكائن غير صالحة للعمل وقد ذهب مع الأتراك إلى الإستانة وعين بالوظيفة ذاتها . هناك راسله عنه فتاح باشا بالعودة الى بغداد فرفض بزعم أنه لا يتمكن من الرجوع لعدم توفر عمل كهذا في بغداد وإنه يرغب الخدمة في الدولة العثمانية وفي الوقت نفسه طلب من عمه (فتاح باشا) تأسيس معمل نسيج. لقيت هذه الفكرة عند الباشا محلاً من الترحيب والرجحان وشاور كثيراً من التجار لغرض الشروع وجلب مكائن للنسيج والغزل فلم ير منهم إلا الرفض لكن عزمه لم يقه عن القيام بهذا العمل الجليل منفرداً ولما لم تكن أمواله كافية للقيام بالمشروع اضطر لرهن وبيع أملاكه.

فأخبر صالح أفندي وهو في الإستانة بصحة عزمه ورجبته في أن يقوم بهذا المشروع على إثر هذا الطلب ذهب صالح أفندي إلى برلين لإحضار ما يلزم لمشروعه وإستورد ماكينة واحدة للغزل على سبيل التجربة وأسس المعمل في الكاظمية قرب جسر الأئمة فتولى نوري فتاح إدارة الأعمال المالية والتجارية والإدارية وتولى صالح إبراهيم إدارة الأمور الفنية وكان في مرحلته الأولى يقوم بإنتاج الغزل الصوفي فقط ويجزها لمشاغل النسيج اليدوية الصغيرة ومصلحة السجون التي كانت تقوم بإنتاج بعض المنسوجات الصوفية والسجاد اليدوي وبلغ عدد العاملين فيه مع بداية العمل (٦٥) عاملاً ومع مرور الوقت إستكمل المعمل معداته حيث إحتوى على (٤٠) نوالاً مستورداً من بولندا وجهاز بمحرك بخاري بقوة (٧٥) حصاناً وجهاز لتوليد الكهرباء.

باشا المعمل إنتاجه بالشكل المخطط له وأخر عام ١٩٢٩ وأشرف عليه في بداية الأمر فنيون بولنديون ووصل عدد العاملين فيه زهاء (٣٠٠) عامل وعاملة و (٨) موظفين إداريين و (١٢) ملاحظاً ورئيس عمل وقد تراوحت أجرة العمال بين (٥٠) (٢٥٠) فلساً يومياً حسب كمية العمل وقدرة العامل تجدر الإشارة أنه تم الإعتماد في إدارة المعمل على الضباط المتقاعدين وذلك لضبطهم الإداري وحاجتهم الى فرص العمل أنتج المعمل الأقمشة والغزل والأحزمة والبطانيات وقد تراوحت قيمة البطانية الواحدة بين (٥٠٠.٧٥٠)

فلساً وإمتازت منتجاته بالجودة بالأخص البطانيات التي كان الناس يفضلونها على الأجنبية لأن صناعتها كانت متقنة وصوفها خالص ونتيجة لهذه الجودة صدرت المنتجات للشام ومصر وأقطار الخليج العربي وإيران حتى أنها حازت على جوائز دولية لجودتها كما شارك المعمل في عدة معارض محلية وعربية وعالمية وبما أن المعمل كان يعد معلماً من معالم النهضة الصناعية في العراق فقد كان يزوره العديد من رجال السياسة والإقتصاد الذين يزورون العراق وكان من بين زواره رائد الإقتصاد المصري محمد طلعت حرب في نيسان ١٩٢٦ ومؤسس البنك العربي عبد الحميد شومان في عام ١٩٤٧. غير أن النجاح الذي حققه المعمل لم يكن لولا المساعدة والتشجيع الشعبي والحكومي الذي حصل عليه فعلى المستوى الشعبي لقي تأسيس المعمل ترحيباً كبيراً من قبل الرأي العام العراقي وعدت الصحف العراقية هذا المعمل المعمل الأول من نوعه في العراق ونموذجاً يحتذى به لإقامة مشاريع صناعية وطنية مماثلة بوصفه معملاً يضاهي المعامل الأوروبية ودعت الشعب لتشجيعه من خلال الإقبال على شراء منتجاته كما حملت الحكومة والشعب مسؤولية بذل أقصى الجهود بهدف زيادة الوعي الشعبي للإقبال على شراء المنتجات الوطنية.

أما على المستوى الحكومي فإن الملك فيصل الأول (١٩٢١، ١٩٣٢) نفسه كان يهتم بالمعمل ويوصي باستمرار بتقديم التسهيلات له وتلبية إحتياجاته ومنحه مساعدات مالية وكانت الحكومة بدورها تسعى لدعم وتشجيع الصناعات الوطنية بشكل عام وقد حظي معمل (فتاح باشا) بدعم الحكومة فقد حصل على إعفاءات من الضرائب من مجلس الوزراء عام ١٩٢٧ كما شمل بقانون تشجيع الصناعة رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ الذي تضمن تقديم التسهيلات والمساعدات لأصحاب المصانع بما فيها إعفاء المواد اللازمة والمستوردة من رسم الكرمي وتلبية لدعوة الحكومة للمؤسسات الرسمية والعسكرية لإنتاج منتجات معمل تشجيعاً للصناعة الوطنية تعاقبت وزارة المالية مع المعمل لتزويد وزارة الدفاع بما تحتاجه من منتجات بشرط أن تكون الأسعار أرخص من المستورد كما قررت الوزارة منح المعمل سلفة قدرها (لكن) ونصف لك رويية) بفائدة قدرها (٥٪) غير أن وزارة الدفاع طلبت من وزارة المالية إلغاء الفائدة

لكون هذه الصناعة في بداية نشؤها وهي بحاجة لتشجيع حقيقي فوافقت وزارة المالية على ذلك كما تعاقبت وزارة المالية مع المعمل على تزويد منتسبي وزارة الداخلية بما تحتاجه من المنسوجات والبطانيات بشرط أن تكون الأسعار أرخص من المستورد أيضاً .

غير أن المندوب السامي البريطاني آنذاك كلبرت كلايتون (Kilbert Clagton) إعترض على منح السلفة للمعمل فتاح باشا على أساس أنها مخالفة للقانون الأساس العراقي لأن المبلغ يتطلب موافقة البرلمان لكن الملك فيصل أبلغ المندوب السامي بأن المبلغ ليس سلفة بقدر ما هو إستثمار مبلغ يودع لدى المعمل مقابل ضمانته وفائدة محددة وبناء على ذلك وافق مجلس الوزراء في ١١ شباط ١٩٣٠ على منح المعمل سلفة قدرها (٧٥) ألف رويية من تخصيصات وزارة الدفاع في الميزانية العامة لقاء تزويد الوزارة بإحتياجاتها وبالمقابل وافق نوري فتاح على تسليم منتجات المعمل إلى الوزارة وبسعر أقل من السعر المستورد . كما وافق مجلس الوزراء عام ١٩٣٢ على منح المعمل سلفة قدرها (٥) آلاف دينار وبناء على طلب نوري فتاح وافقت الحكومة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٦ على إعفاء مواد أخرى للمعمل من رسم الوارد الكرمي وفقاً للكليات المسموح بها وبعد توسع المعمل وإزدياد إنتاجه حصل مرة أخرى على إعفاءات كمركية لكل ما يحتاجه من مواد أولية مستوردة في عام ١٩٣٩. شهد عقد الثلاثينات توسعاً كبيراً في صناعة الغزل والنسيج الصوفي فقد إنفصل صالح إبراهيم عن معمل فتاح باشا بعد إختلافه مع نوري فتاح وأسس له معملاً خاصاً به يقوم أيضاً بإنتاج المنسوجات الصوفية والبطانيات فأصبح منافساً لمعمل فتاح باشا ولاسيما في المناقصات الحكومية لتوفير متطلبات الجيش والشرطة وفي عام ١٩٣٨ أسس صالح إبراهيم مصنعاً آخر في الموصل لإنتاج الغزل والمنتجات الصوفية وبذلك بلغ في عام ١٩٣٩ مجموع المغازل في المعامل الثلاثة المذكورة أعلاه (٧٦٨٠) مغزلاً و (٨٥) ماكينة نسيج (أنوال) . خلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩، ١٩٤٥) شهدت صناعة الغزل والنسيج الصوفي توسعاً كبيراً بفعل زيادة الطلب على منتجاتها بعد الهبوط الحاد في الإستيراد حتى بلغ راس المال المستثمر فيها (١٥٥) ألف دينار وعمل فيها (٨٢٣) عاملاً عام ١٩٤٢ أنتجت ما قيمته (٩٢٤، ١٠٦) دينار وقد عمل

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة



للإعلام والثقافة والفنون



رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

رئيس التحرير التنفيذي

علي حسين

سكرتير التحرير

رفعة عبد الرزاق

الخراج الفني

علي كاظم

يمكنكم متابعة الموقع الإلكتروني
من خلال قراءة QR Code:



www.almadasupplements.com

Email: info@almadapaper.net

طبعت بمطابع مؤسسة للإعلام والثقافة والفنون

فتاح باشا .. وتسعين القديمة



يُشيرُ الأستاذُ الراحل عطا ترزي باشي ، في مؤلفه الموسوم (كشكول التركمان) إلى أن منطقة تسين او تسعين التي هي حالياً إحدى أرقى مناطق مدينة كركوك ، كانت الى فترة العشرينيات من القرن الفائت ، قرية تابعة للواء كركوك ، يمتنُّ أهلها الزراعة والرعي ، الى أن تولَّأحد أبنائها منصب متصرف (محافظ) كركوك وهو المرحوم (فتاح باشا) الذي هو بالاصل من تركمان كركوك ومن مواليد قرية تسين سنة ١٨٦١ ، وأسمه فتاح بن سليمان ، دخل المدرسة الرشدية العسكرية ، وتخرَّج منها وسافر إلى إسطنبول ، ودخل المدرسة العسكرية في الجيش العثماني ، وتخرَّج منها برتبة ملازم ، وتقدَّم في مناصب جيش الدولة العثمانية حتى نال رتبة أمير لواء ، عُيِّن على أثر تاليف الحكومة العراقية ، متصرفاً للواء كركوك ، في شباط سنة ١٩٢١ وظل في منصبه لغاية ١٩٢٤ .



اعداد : جمهور كركوكلي

يقول الأستاذ ترزي باشي ، " أن المتصرف فتاح باشا ، نشر اعلاناً بتوقيعه في جريدة (النجمة) التي كانت تصدر في كركوك ، وقتذاك ، يطلب فيه من أهالي تسين الإسراع الى تسجيل دورهم وأراضيهم وبساتينهم في دائرة الطابو ، ليتسنى للحكومة المحلية ، تقديم الخدمات البلدية المطلوبة للنهوض بواقع القرية إدارياً وتحولها ، فيما بعد الى حي سكني مُلحق بالاحياء السكنية لكركوك " وكان له ما أراد ، وكانت فترة تولي المرحوم (فتاح باشا) لمتصرفية لواء كركوك ، من أنجح الفترات من ناحية الخدمات والتوسع العمراني ، ولكن لا يعرف فتاح باشا ، نقول :

هو من أنجح رجال الإدارة والاقتصاد في العراق ، أسس مع ابنه نوري معملاً لنسج الصوف في الكاظمية سنة ١٩٢٦ وأقام معمله وسط بستان حيث افتتحه الملك فيصل الأول بنفسه فكان المعمل في مقدمة المشاريع الصناعية الحديثة في العراق ، كانت منتجات معمل فتاح باشا من المنسوجات الصوفية ، تنافس أفضل منتوجات مصانع مدينة مانشستر البريطانية للمنسوجات حتى أصبحت رمزاً للصناعة الوطنية ومفخرة له في حقبة القرن العشرين ، وأنشج المعمل الأقمشة والغزل والبطنيات وقد تراوحت قيمة البطانية الواحدة بين (٧٥٠.٤٥٠) فلساً . وإمتازت منتجاته بالجودة بالأخص البطانيات التي كان الناس يفضلونها على الأجنبية لأن صناعتها كانت متقنة وصوفها خالصاً ونتيجة لهذه الجودة صُدرت المنتجات للشام ومصر وأقطار الخليج العربي وإيران حتى أنها حازت على جوائز دولية لجودتها كما شارك المعمل في عدة معارض محلية وعربية وعالمية

وبما أن المعمل كان يعد معلماً من معالم النهضة الصناعية في العراق فقد كان يزوره العديد من رجال السياسة والاقتصاد الذين يزورون العراق ، ولم تتوقف أعمال عائلة فتاح باشا الخدمية لوطنها عند الصناعة فقط فقد أسست شركة المنصور على أيديهم وهي التي قامت بإنشاء مدينة المنصور الحالية والتي تعد الآن واحدة من أرقى أحياء بغداد ،

توفي المرحوم فتاح باشا في ٨ كانون الثاني ١٩٣٦ ، وجرى له تشييع شعبي ورسمي مهيب ، ودفن في باحة جامع (جامع فتاح باشا) الملحق بمعمله الذي صار اسماً وعنواناً بارزاً للصناعة العراقية . هذه أشارة سريعة الى منجزات واحد من ألمع رجال الاقتصاد العراقي ، من الذين أنجبتهم ارض مدينة كركوك المعطاء ، وتحديدأ منطقة تسين ، او قرية تسين القديمة التي تحولت على يد المرحوم فتاح باشا ، الى حي تسين الراقي والجميل .



معمل فتاح باشا وبقيت المعامل خلال تلك الفترة بأقصى طاقة لسد حاجة السوق المحلية ولكن بالمقابل تعرضت مكائئ وألات تلك المعامل للتلف وباتت تحتاج للصيانة في نهاية الحرب لذا شهد معمل فتاح باشا إدخال مكائئ حديثة عام ١٩٥٠ بلغت سعتها الإنتاجية نصف مليون متر من المنسوجات الصوفية كما شهد المعمل خلال تلك الفترة وبالتحديد عام ١٩٤٣ تغيير إسمه من معمل فتاح باشا إلى (شركة فتاح باشا للغزل والنسيج المحدودة) بناء على طلب أولاد فتاح باشا

لم يقتصر نشاط نوري فتاح الإقتصادي على صناعة الغزل والنسيج فقط بل تنوعت نشاطاته وتعددت فكانت له مساهمات في العديد من المشاريع الصناعية والاقتصادية الوطنية ففي عام ١٩٢٨ أقدم مجموعة من العراقيين على إستيراد مكائئ وألات لتأسيس محلج وطني بعد أن وجدوا أن شركة إنماء القطن البريطانية التي قامت بتأسيس محلج للقطن في بغداد عام ١٩٢٠ تحتكر تجارة الأقطان الأمر الذي أدى إلى تدمير المزارعين والتجار وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٣٠ وفي منطقة الصرافية في بغداد وبرعاية الملك فيصل الأول تم إفتتاح أول محلج وطني تحت إسم (شركة تجارة وحلج الأقطان العراقية المحدودة) كانت عبارة عن شركة مساهمة رأسمالها (١٠) آلاف ليرة إنكليزية موزعة على (١٠٠٠) سهم قيمة السهم الواحد (١٠) ليرات إنكليزية .

كان نوري فتاح من المؤسسين الأوائل فيها وشغل عضوية مجلس إدارتها تجدر الإشارة أن الشركة تمكنت من حلج وكبس (٩٥١) بالة حتى تشرين الثاني ١٩٣٠ ووصف القطن المحلوج فيها بأنه من أجود أنواع الأقطان المحلوجة غير أن توقيت الإنتاج لم يكن مناسباً لأنه تزامن مع إشداد الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩، ١٩٣٢) التي أدت لإنخفاض الأسعار وهبوط كميات القطن الوارد للشركة من ثم هبوط في الإنتاج لكن بانتهاء الأزمة إرتفعت كميات القطن المحلوج حيث وصل الإنتاج إلى (٢٠٠٦) بالة عام ١٩٣٤، ١٩٣٥ ثم إلى (١٤٠٦٠٧) بالة عام ١٩٣٨، ١٩٣٩. كما كان نوري فتاح من أبرز المساهمين في تأسيس (شركة الدخان الأهلية) التي كان رأسمالها (٣٠٠) ألف دينار وقد إستعان نوري فتاح بتأسيس هذه الشركة بمدير فني مصري له خبرة طويلة في مجال صناعة السكاكر إكتسبها خلال عمله في معامل السكاكر المصرية وقد حصلت الشركة على إعفاءات من الرسوم الكمركية إستناداً إلى قانون تشجيع المشاريع الصناعية كما حصل على إعفاءات إضافية بموافقة مجلس الوزراء نظراً لتوسيع إنتاجه فضلاً عن ذلك كان نوري فتاح من المساهمين في شركة السمنت العراقية التي أسست عام ١٩٣٨ برأسمال قدره (٢٠٠) ألف دينار وشركة الأسمنت المتحدة والتي قدر رأسمالها عام ١٩٥٨ بـ (٢٥٠) ألف دينار .

لم تقتصر مساهمات نوري فتاح عند هذا الحد بل إمتدت لتشمل المساهمة في شركة إستخراج الزيوت النباتية التي أسست عام ١٩٤٠ برأسمال قدره (٣٠) ألف دينار وبدأت الإنتاج في تموز ١٩٤٣ والشركة التجارية الصناعية المحدودة التي أسست عام ١٩٤٨ برأسمال قدره (١٦٠) ألف دينار كانت تقوم بإستيراد السيارات والمكائئ الصناعية والمعدات الإنشائية وكان نوري فتاح مديرها المفوض كما كان من المساهمين في الشركة الأهلية للتبغ والتي يبلغ رأسمالها (٢٠٠) ألف دينار وشركة المنصور للبناء ورأسمالها (٣٠٠) ألف دينار فضلاً عن مساهمته في البنك التجاري العراقي وتوليه رئاسة مجلس الإدارة فيه ، ونتيجة للمكانة التي كان يحظى بها نوري فتاح باشا ولكونه من أبرز رجال الصناعة الوطنية في العراق فقد تولى رئاسة إتحاد الصناعات العراقي إعتباراً من ٢٨ كانون الأول ١٩٦٠ ولغاية ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٣

عن صفحة (بغداديات ايام زمان)

معمل فتاح باشا أول معمل للصناعات الحديثة في بغداد

طارق حرب



في سلسلة تراث بغداد كانت لنا محاضرة عن اول معمل للصناعات الحديثة في بغداد، وهو المعمل الذي أسسته العائلة البغدادية المعروفة عائلة فتاح باشا في منطقة الكاظمية في بغداد . ويعتبر نوري فتاح باشا ملك صناعة النسيج في بغداد لسنوات بحيث تمكنت هذه العائلة من استثمار مبلغ ١٢ الف وخمسمائة دينار سنة ١٩٢٦ الى مبلغ يقارب الثلاثة ملايين دينار نهاية الخمسينات وكان نوري فتاح باشا مديرا لهذا المعمل طيلة هذه الفترة ، وخاصة عندما ابرم مع الحكومة ان يكون المجهز الوحيد للجيش والشرطة بالملابس الصوفية . وهذه العائلة المكونة من الوالد فتاح باشا الذي خدم بالجيش العثماني ووصل الى رتبة فريق وقائدا لاحدى فرق الجيش العثماني واخوه سليمان وصل الى منصب المساعد الميداني لوزير الدفاع وقائدا للاكاديمية العسكرية، وحتى نوري فتاح باشا نفسه كان ضابطا في الجيش العثماني من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩١٦ .

واستفادت العائلة من التوجهات للملك والحكومة في تشجيع الصناعات الوطنية بدلا من الاستيراد من الخارج ، حتى ان الملك فيصل الاول الذي كان بلا دار سكن يقول انه يفضل رؤية بناء مصنع على رؤية بناء قصر ملكي حيث تم اقرض نوري فتاح مبلغ اكثر من احدى عشر الف دينار . واسهم نوري في شركة الاسمنت العراقية وهي الصناعة الوطنية الثانية بعد مصانع فتاح باشا واستمر مشروع فتاح باشا كمصنع وحيد في بغداد لانتاج المنسوجات حتى سنة حيث اسست الدولة شركة المنسوجات الصوفية ، وكان قد بادر عزيز ميرزا يعقوب وشركاؤه لانشاء معمل للغزل والنسيج في منطقة الكرادة سنة ١٩٢٣ بأموال المانية ولكن لا يعتبر صناعة وطنية لان رأسماله لم يكن وطنيا خالصا . وفي عام ١٩٢٦ اقدم نوري فتاح باشا ووالده على تأسيس اول معمل وطني حديث دخل في تاريخ الصناعة في بغداد والعراق وهو معمل فتاح باشا للغزل والنسيج الذي يبدأ من ان صالح ابراهيم صهر فتاح باشا كان يعمل مديرا لمعمل نسيج الجيش العثماني في منطقة البغخانة في رصافة بغداد وقد صدرت اليه الاوامر عند انسحاب الجيش العثماني من بغداد سنة ١٩١٧ بتكليف المعمل وتدميره ، غير انه لم يدمر الماكين .

وبعد استقرار الاوضاع في بغداد توجه الى نوري فتاح واقنعه بتأسيس مشروع وطني للغزل والنسيج ، ولان فتاح باشا عمل مديرا لمعمل البغخانة سابقا، وتم اختيار منطقة الكاظمية في بغداد موقعا للمعمل الوطني لتواجد اغلب معامل النسيج اليدوي والايدي العاملة ذات الخبرة السابقة بالصناعة الصوفية ، وبدأ انتاج المعمل سنة ١٩٢٦ حيث تولى نوري فتاح الاعمال الادارية والتجارية والمالية ونولى صالح ابراهيم الادارة الفنية وفي بدايته كان ينتج الغزل الصوفي ويجهزها للمشاغل اليدوية . وبلغ عدد العاملين ٦٥ عاملا ، وتم استكمال المعدات اللازمة للمعمل حيث احتوى على ٤٠ نولا مستوردا من برلينز ومحرك بخاري ٧٥ حصان وجهاز لتوليد الكهرباء وفي عام ١٩٢٩ وبإشراف الفنيون البولنديون واكثر من ٣٠٠ عاملا بإجرة من ٥٠ فلسا الى ٢٥٠ فلسا اعتمادا على الضباط المتقاعدين من زملاء نوري فتاح انتج المعمل الاقمشة والغزل والبطانيات وقد تراوحت قيمة البطانية بين ٤٥٠ فلسا الى ٧٥٠ فلسا اي بحدود ثلاثة دولارات كحد اعلى . كان اهل بغداد يفضلون هذه البطانيات على البطانيات الاجنبية ، حتى تم تصدير المنتجات الى ايران ومصر وسوريا والخليج العربي وحاز على جوائز وبلغت

شهرته حتى ان رجل الاقتصاد المصري طلعت حرب تولى زيارته سنة ١٩٣٦ وحتى ان دليل المملكة الرسمي لسنة ١٩٣٦ اعتبره انموذج الصناعة الوطنية . وكان هنالك التشجيع الشعبي والحكومي وترحيب الصحافة والرأي العام لشراء منتجاته ، كما كان الملك فيصل الاول يدعمه وقرر مجلس الوزراء سنة ١٩٢٧ بالاعفاء من الضرائب لمنتجاته وتم شموله بقانون تشجيع الصناعة رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ حيث الامتيازات الكثيرة كالاغفاء من الرسوم الامراية وتعاقبت وزارة المالية معه ومنحته قرضا بدون فائدة بموافقة مجلس الوزراء بعد اعتراض المنسوب السامي البريطاني واسهم في تأسيس محلج وطني بتأسيس شركة تجارة حلج الاقطان العراقية واسهم نوري فتاح في رأسمالها وعضوية مجلس الادارة وساهم نوري فتاح في شركة الدخان الاهلية والمساهمين في شركة السمنت وشركة استخراج الزيوت النباتية وشركة التجارية الصناعية التي تستورد السيارات والمكائن وكان نوري فتاح مديرها المفوض وساهم في البنك التجاري العراقي وتولى رئاسة مجلس ادارته وتولى رئاسة اتحاد الصناعات العراقي للمكانة التي يحظى بها نوري فتاح باشا .

عراقيون

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

